

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتبار المخاطبة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

عن العام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٢

بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠١٥/١٠/٣

باعتبار المخاطبة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٦/٢/٢٣ ؛

قدر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية عن العام المالى ٢٠١٦ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٢٣٩٣١٥٠٠ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً وتسعمائة واحد وثلاثون ألفاً وخمسين جنيه لا غير) وجملة المصاريف التقديرية للغرفة مبلغ ٢٣٤٣٠٩٢٢ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً وأربعين ألفاً وتسعمائة واثنان وعشرون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٥٧٨ ج (فقط خمسين ألف وخمسمائة وثمانية وسبعين جنيه لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٣/٢/٢٠١٦

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقاتون الغرف التجارية

فيضي عوض محمد